



جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

تأويل النصوص الدينية وأثره في واقع الأمة

إعداد الدكتور

سامية عبدالعال أحمد عبدالعال

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية البنات الإسلامية بأسسيوط – جامعة الأزهر

مسئلة ٥٥

حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثامن والثلاثون، لعام
1440هـ/2019م والمودعة بدار الكتب تحت رقم 2019/6157
والترقيم الدولي I.S.S.N 2636-2481

دار الأندلس للطباعة-أمام كلية الهندسة-عمارات الزراعييه-شبيبه الكوم ن 0482222090

ملخص البحث:

تأويل النصوص الدينية وأثره في واقع الأمة

يتناول هذا البحث: تعريف التأويل لغة واصطلاحاً، وأقسام التأويل، والفرق بين التأويل المقبول: الموافق للقرآن والسنة المطهرة، والتأويل الفاسد المردود: المخالف للقرآن والسنة النبوية.

كما يوضح نماذج من تأويلات بعض الفرق للنصوص الدينية، كتأويلات الشيعة والإسماعيلية والمعتزلة، مع ذكر أمثلة من تأويلهم للآيات القرآنية تأويلاً يخالف الحق ويهدف إلى إثبات معتقداتهم وأفكارهم، ثم أثر هذه التأويلات في واقع الأمة الإسلامية.

الكلمات الافتتاحية: تأويل - نصوص - دين - الأمة.

إعداد الدكتور

سامية عبدالعال أحمد عبدالعال

مدرس العقيدة والفلسفة
بكلية البنات الإسلامية بأسسيوط
جامعة الأزهر



The search abridgement

INTERPRETATION OF RELIGIOUS TEXTS AND ITS IMPACT ON THE REALITY OF THE NATION

This research deliberates the definition of articulation in language and concept the articulation. Sections and the distinction between the accepted articulation which accedes the Quran and the Sunnah and the corrupted articulation which abludes the Quran and the Sunnah.

Also, this research shoes some models of articulations of legal texts (Islamic texts) for some ancient (old) bands as shiites, Ismailia and Nonconformists this research mentions Some examples of their articulation of Qurans verses by which, they try to fix their beliefs and thoughts although, they controvert (infringe) the rightness.

Finally, this research clears the effects of the articulations on the Muslim community.

Key Words: Interpretation – Text – Religion - Nation

Dr. Samia Abdelaal Ahmed Abdelaal
**Lecturer, Faculty of Islamic Girls, Assiut
Department of Doctrine and Philosophy
Al Azhar University**
<http://www.azhar.edu.eg/banatasyout>



قال تعالى:

لِي مَا مِم نِر نِر نِم نِن

سورة الحجر آية 9

قال تعالى:

كَم كِي كِي لِم لِي لِي مَا مِم نِر نِر

سورة فصلت آية 42

المقدمة



الحمد لله الذى أضاء القلوب بنور كتابه وأرشد العقول إلى البراهين والأدلة التى تظهر الحق وتعليه، وتبطل الباطل وتبليه، وأصلى وأسلم على عبده المصطفى، ونبيه المجتبى الذى بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وتركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وعلى آله وصحبه الذين تلقوا عن نبيهم هذا الدين، وفقَّهوه وفقَّهوا به عباد الله وبلغوه لمن وراءهم، حتى استتارت به الدنيا، وبلغت أنواره أقطار الأرض، وعلى الذين سلخوا سبيلهم، وساروا على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد،،،

فقد ظل المسلمون الأوائل يفقهون كتاب الله - تعالى -، ويعملون به على بينة من هديه ونقائه، ثم خلف من بعدهم خلف من بعض الفرق يتصرفون فى النصوص القرآنية وفق أهوائهم، وأصولهم؛ فأهملوا هداية القرآن، وسلخوا طريق الغواية غير مقيدين بالمنهج الواضح الذى سلكه السلف الصالح فى فهم القرآن، والأخذ به، فقد أخذوا بتأويل القرآن على غير تأويله، وسلخوا فى شرح نصوصه طرقاً ملتوية فيها تعسف ظاهر، وتكلف مرفوض، فهم قد ارتادوا هذا الميدان دون اعتبار لفهم ضوابط التأويل، فراحوا ينظرون، فيه نظرة لا تعرف الحدود، ولا القيود، دافعهم فى ذلك كله الانتصار لعقائدهم الزائفة، ومعتقداتهم الباطلة.



أسباب اختيار الموضوع:

- 1- الدفاع عن الإسلام برد تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين في نصوص الشرع؛ ليبقى الإسلام، سالمًا من التحريف والتبديل.
- 2- مواجهة التصدع الداخلى فى الأمة بنشوء فرق ونحل طاف طائفها فى أفئدة شباب الأمة، وهى تحمل فى مطاويها خللاً وعللاً تشرذم بسالكها عن جماعة المسلمين، وذلك بتحطيم ما قامت عليه تلك الفرق المفرقة من مآخذ باطلة فى ميزان الشرع.
- 3- تذكير علماء الأمة الإسلامية بما يجب عليهم من بذل أقصى ما يمكن بذله من الجهود لكشف ضلالات الفرق الباطلة وانحرافات وتأويلاتها، والوقوف أمام كل باطل، ومقاومته بشتى الطرق والوسائل، والتأكيد على الفوائد التى يتوقف عليها صحة التأويل من الالتزام بقواعد اللغة العربية، ومدلولات الألفاظ، وأساليب البيان، وغير ذلك من ضوابط التفسير التى حققها العلماء؛ كى لا تتخذ بعض الفرق سنداً لتحقيق مآربها ومقاصدها.

منهج البحث:

لقد اتبعت فى هذا البحث منهجين هما:

- 1- المنهج النقدي: ناقدة التأويلات الفاسدة المخالفة لنصوص الكتاب والسنة، ومبينة أثرها السئ فى واقع الأمة.
- 2- المنهج التحليلي: محللة وموضحة معنى التأويل لغة واصطلاحاً وأقسام التأويل، وضوابط التأويل المقبول وشروطه، وموقف بعض الفرق من تأويل النصوص الدينية، وأثر التأويل فى واقع الأمة.

محتويات البحث:

وقد جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فقد اشتملت على أسباب اختيار الموضوع، ومنهجى فيه، ومحتوياته.

المبحث الأول: ذكرت فيه تعريف التأويل لغة واصطلاحاً وأقسام التأويل وضوابط التأويل المقبول وشروطه.

المبحث الثاني: ذكرت فيه نماذج من تأويلات بعض الفرق للنصوص الدينية.

- أولاً: تأويلات الشيعة.
- ثانياً: تأويلات الإسماعيلية.
- ثالثاً: تأويلات المعتزلة.

المبحث الثالث: ذكرت فيه أثر التأويل في واقع الأمة.

والخاتمة: ذكرت فيها نتائج البحث والمصادر والمراجع.



المبحث الأول تعريف التأويل لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف التأويل لغة:

يطلق لفظ التأويل فى اللغة على عدة معان:

- 1- بمعنى الرجوع والمآل والعاقبة والمصير ، يقول ابن منظور الأول الرجوع، وآل الشئ يؤول أولاً ومآلاً رجع، وأول الشئ رجعه.(1)
 - 2- يأتى التأويل أيضاً بمعنى التفسير والبيان، كما حدده الرازى فى مختار الصحاح بقوله، التأويل تفسير ما يؤول إليه الشئ(2).
 - وجاء فى القاموس المحيط "وأول الكلام تأويلاً وتأوله أى: دبره وقدره وفسره"(3).
 - وسئل أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى عن التأويل؛ فقال: التأويل والتفسير بمعنى واحد.(4)
- ويمكننا أن نرد معانى التأويل فى اللغة إلى المرجع والمآل والعاقبة والتفسير وبيان المعنى.

-
- (1) لسان العرب - ابن منظور ص 32، 33، ج 3، ط الأولى - بيروت. ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس 159/1 دار الفكر 1979م.
 - (2) مختار الصحاح - الرازى ص 33 - دار الكتب العلمية - بيروت، وراجع الصحاح للجوهري 1627/4 - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - ط الرابعة 1987م.
 - (3) القاموس المحيط - الفيروزآبادى ص 33 - دار الفكر - بيروت.
 - (4) تهذيب اللغة - الأزهري - ص 485 ج 15 - تحقيق على حسن هلالى، ط الأولى - دار الكتاب العربى.

ثانياً: التأويل فى الاصطلاح:

لفظ التأويل يراد به ثلاثة معان:

أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين، وأهل الأصول والفقهاء.

فقد عرفوا التأويل فى الاصطلاح بقولهم: "أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتضيه، وهذا هو الذى عناه أكثر من تكلم من المتأخرين فى تعريف التأويل، فعرفه الأمدى بقوله: "التأويل حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له بدليل يعضده"⁽¹⁾.

وعرفه الجرجانى بقوله: "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا المحتمل الذى يراه موافقاً للكتاب والسنة"⁽²⁾.

وعرفه ابن قدامه المقدسى بقوله: "التأويل صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذى دل عليه الظاهر"⁽³⁾.

المعنى الثانى: التأويل بمعنى التفسير والبيان، وهو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن كابن جرير وغيره"⁽⁴⁾.

(1) الأحكام فى أصول لأحكام - الأمدى 53/3 - مكتبة الصمعى - الرياض - ط الأولى 1424هـ.

(2) التعريفات - الجرجانى ص 50 - دار الفضيلة القاهرة.

(3) روضة الناظر - ابن قدامة المقدسى - تحقيق عبدالعزيز السعيد ط الثانية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(4) انظر: جامع البيان من تأويل القرآن - محمد بن جرير ج 3، ص 184.

فلفظ التأويل والتفسير عندهم سواء، كما يقول ابن جرير الطبري: القول فى تأويل قوله - تعالى - كذا، واختلف أهل التأويل فى هذه الآية، أى تفسيرها(1).
والتأويل بمعنى التفسير كما فى قوله - تعالى - : **...كى لملى لى ما... خم**(2)
أى تفسير رؤىاى من قبل. ومنه حديث السيدة عائشة (رضي الله عنها) إن النبى (ﷺ) كان يقول فى سجوده، سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لى يتأول القرآن(3)، وتعنى السيدة عائشة بقوله: يتأول القرآن، أى يفسر لنا القرآن، هذه الكلمة فى سورة النصر **بى ترتزتمتن... ثم**(4).
المعنى الثالث: التأويل بمعنى الحقيقة التى يؤول إليها الكلام، أى حقيقة الشئ، وكيفيته، ومعرفة كنهه(5)، وهذا المعنى لا يعلمه إلا الله (ﷻ)، وهو المراد فى قوله (ﷻ): **...تختم تهتم جدم... ظم**(6) فالتأويل فى حقيقة هذه القراءة بمعنى حقيقة الشئ.



- (1) انظر: جامع البيان من تأويل القرآن - محمد بن جرير ج 3، ص 184.
- (2) سورة يوسف الآية (100).
- (3) متفق عليه أخرجه البخارى الحديث 718، طبعة الشعب 1378هـ، ومسلم الحديث 484 ط دار التحرير للطباعة والنشر بالقاهرة.
- (4) سورة النصر الآية 3.
- (5) راجع سلسلة الرسائل الانصارية - رسائل فى العقيدة - أبى عبداللطيف الانصارى ص 35 مكتبة الفرقان، وراجع عقيدة الحافظ بن كثير بين التقييض والتأويل - عبدالأخر الغنيمى ص 26، ط الأولى 1415هـ / 1994م - دار الإخلاء للنشر والتوزيع.
- (6) سورة آل عمران الآية 7.

ثانياً: أقسام التأويل

قسم العلماء التأويل إلى قسمين: - تأويل مقبول، وتأويل باطنى مردود، أو تأويل محمود، وتأويل مذموم.

1- التأويل المقبول.

التأويل الصحيح المقبول هو الذى يكون بمعنى التفسير والبيان، وهو الموافق لما فى كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، وذلك حين نجد نصاً مجملاً فنجد نصاً آخر يفسره، وهذا النوع متفق على قبوله من السلف - رضوان الله عليهم -. وقد ورد فى الحديث عن سيد الثقلين أن ابن عباس (رضي الله عنه) قدم له وضوءه؛ فقال (ﷺ) من فعل هذا ؟ فقلت أنا يا رسول الله فقال: " اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل " (1) ففى هذا الدعاء من الرسول (ﷺ) لابن عباس دليل إقرار للتأويل الصحيح.

والتأويل بمعنى التفسير ليس محموداً فقط، بل هو مطلوب أيضاً، لأنه لا بد من معرفة معانى آيات القرآن، وفهم ما قاله الرسول (ﷺ)، وأن الصحابة والتابعين قد فسروا القرآن كله وكانوا يقولون أن العلماء يعلمون تفسيره، وما أريد به، وإذا كان الصحابة والتابعون قد فسروا جميع القرآن، فإنه يجوز لنا تأويله الذى هو تفسيره، بل ولا يجوز لنا التوقف، وترك بيان معنى آية من آيات القرآن الحكيم، لأن الله أمرنا بتدبر القرآن، وتفهمه، ولم يترك الرسول (ﷺ) القرآن من غير بيان للصحابة.

ضوابط وشروط التأويل المقبول:

للتأويل المقبول ضوابط وشروط هى:

الشرط الأول:

أن يكون المتأول ممن تتوافر فيه شروط الاجتهاد، عالماً بأسباب التأويل ومجالاته، ملماً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها، عالماً بروح الشريعة الإسلامية

(1) مسند الإمام أحمد ج 1، ص 226.

وأدلتها، وله دراية بأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وإذا فقد هذا الشرط في المؤول لم يكن أهلاً للتأويل.⁽¹⁾

الشرط الثاني:

أن يكون اللفظ المراد تأويله قابلاً للتأويل، ويقصد به أن تتسع اللغة لمثل هذا التأويل، ولو كان هذا الاحتمال بعيداً.

ومن ذلك تقييد النص المطلق، كقوله -تعالى-: **لُخِمْ لِي لِي مَجْمَعٌ... كُمْ**⁽²⁾ قيد لفظ الدم المطلق هنا والذي يشمل الدم المسفوح وغيره بالآية الثانية وهي قوله: **مَمْنَرِنَزْنَمْنِنِي نِي يِرِيْزِيْمِيْنِي يِي نَجْنَحْنَحْنَمْنِهْ بِجَبِهْ... صَدَّ**⁽³⁾ فبين أن المقصود بالدم المحرم هو الدم المسفوح، وهذا التأويل تستسيغه اللغة ومفرداتها.

الشرط الثالث:

أن يكون المعنى الذي صرف إليه اللفظ من المعاني التي يحتملها اللفظ⁽⁴⁾، أي لا يكون المعنى غريباً أو مستهجناً في حق اللفظ فمثلاً قوله -تعالى-: **مَمْنَرِنَزْنَمْنِنِي نِي يِرِيْزِيْمِيْنِي يِي نَجْنَحْنَحْنَمْنِهْ بِجَبِهْ... صَدَّ**⁽⁵⁾ فلفظ الزكاة يدل على النماء، ولفظ الصلاة يدل على الدعاء، فيمكن أن يتناول المفسر قوله: **"وَصَلِّ عَلَيْهِمْ"** بمعنى الدعاء لهم، وليس المقصود بالصلاة هنا - الصلاة الشرعية.

الشرط الرابع:

(1) مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية المجلد 20، 2006م قسم أصول الدين - كلية الدراسات الفقهية - جامعة آل البيت - الأردن.

(2) سورة المائدة من الآية 3.

(3) سورة الأنعام الآية 145.

(4) انظر مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية ص 837.

(5) سورة التوبة من الآية 103.

أن يكون التأويل مستنداً إلى دليل صحيح يصرف اللفظ من معناه الظاهر إلى غيره⁽¹⁾، بشرط أن يكون هذا الدليل أقوى دلالة من دلالة الظاهر، كدليل الإجماع على عدم وجوب صلاة الجمعة على الصبي والمرأة والعبد تأويلاً للنص الظاهر من قوله - تعالى - : **لُخْلُم لِي مَجْمَع مَخْمَم مِي نَج نَح نَخ نَم نِي نِي هَج هَم هِي هِي يَج يَح يَخ⁽²⁾** فالنداء ظاهر، وعمام لكل المؤمنين، فخصص دليل الإجماع، الذي هو أقوى دلالة من الظاهر هذه الأصناف.

الشرط الخامس:

أن لا يعارض التأويل دليلاً قطعياً من ناحية الدلالة، وأن لا يصادم كلية قطعية مقررة من جملة نصوص قطعية، لاعتبار أن مجمل عملية التأويل ظنية، والظن لا يقدم، ولا يقوى على معارضة القطعي⁽³⁾، من ذلك دعوى البعض في عصرنا الحاضر إلى مساواة الذكر بالأنثى في نصيب الميراث، نظراً لمصلحة العدل والإنصاف من وجهة نظرهم معارضاً في ذلك قوله تعالى القطعي الدلالة: **كِي كِي لِم لِي لِي مَام مَر نَر نَز... نَم نَخ⁽⁴⁾**.

القسم الثاني من التأويل (التأويل الفاسد)

(1) راجع طائفة القاديانية وتأويلاتها الباطنية لآيات القرآن الكريم - سامي حسن - ضمن مجلة النجاح ص 838 جامعة آل البيت الأردن.

(2) سورة الجمعة الآية 9.

(3) راجع طائفة القاديانية وتأويلاتها الباطنية لآيات القرآن الكريم ص 838، وشرح مختصر ابن الحاجب للعضد الإيجي 3/146 - دار الكتب العلمية ط الأولى 2004، وإرشاد الفحول للشوكاني 2/34 - دار الكتاب العربي ط الأولى 1999م.

(4) النساء الآية 11.

القسم الثاني من التأييل التأييل الفاسد، والمردود والمذموم، وهو ما يخالف التأييل الصحيح المقبول، وهو المخالف للكتاب والسنة، أو هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره بغير دليل، أو صرف فيه الظاهر إلى ما لا يحتمله أصلاً بوجه من وجوه الدلالة لتقرير مذاهب فاسدة مخالفة لظواهر الكتاب والسنة، ولما أجمع عليه المسلمون، أو لكونه مناقضاً لوحدة التشريع في قواعده العامة المحكمة، وللأحكام المعلومة من الدين بالضرورة كتأويلات الباطنية القائمة على الهوى، وعلى تأويل القرآن الكريم تأويلاً باطنياً، ودعواهم بأن القرآن له ظاهر وباطن - فظاهره ما تقع عليه الحواس، وباطنه ما يحويه، ويحيط العلم به، بأنه فيه كالإنسان هو شخص واحد، إلا أنه جسد وروح، فالجسد هو الظاهر، والروح هو الباطن (1).

فهذه هي التأويلات الفاسدة القائمة على الهوى.

وللتأييل الفاسد المردود سمات تلازمه، ولا تفارقه أبداً أهمها:

- 1- أنه تأويل خارج عن احتمالات اللفظ ولا يوجد له دليل شرعي، أو لغوي.
- 2- مخالفته لمقاصد الشريعة، وعلومها، وللمعاني اللغوية، وحدودها التي وضعت لها.
- 3- ومن أبرز سمات أهل التأييل المذموم - التناقض في الأقوال والأفعال؛ لأنهم ضربوا ظواهر النصوص الشرعية، فلا دليل ولا برهان إلا معان تخيلوها في

(1) انظر نصوص التأييل - النعمان بن محمد ص 29 - منشورات دار الثقافة - بيروت - لبنان 1960م.

أنفسهم؛ فكان التناقض سمتهم، والتعارض الفكري علامتهم، والضلال والاضطراب نصيبهم⁽¹⁾.
فكل من أعرض عن الكتاب والسنة لابد أن يضل ويتناقض، هذا هو الفرق بين التأويل الصحيح، والتأويل الفاسد.
فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السنة هو التأويل الصحيح، وغيره هو الفاسد.



(1) انظر نصوص التأويل - النعمان بن محمد ص 839 - منشورات دار الثقافة - بيروت - لبنان 1960م.

المبحث الثانى نماذج من تأويلات بعض الفرق

لقد استخدمت بعض الفرق التأويل الفاسد المخالف للكتاب والسنة من أجل ظهورها، وتزييف أباطيلها، معتمدة على نصوص القرآن الكريم فى الاستدلال للتمويه على الجهلة، وأصحاب الهوى، مما أدى إلى اختلاف الأمة، وافتراقها إلى فرق متعددة: من شيعة، وخوارج، ومعتزلة، وإسماعيلية، وغيرها، وحصر كل الفرق لا يسعنى فى بحثى لذا سأختار بعض النماذج.

أولاً: التأويل عند الشيعة

أ- التسمية والنشأة:

الشيعة الذين شايعوا سيدنا علياً (عليه السلام)، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية إماماً جليلاً وإماماً خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أوتقيه من عنده، وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة⁽¹⁾.

ويقول الإمام الأشعري: وإنما سموا شيعة لأنهم شايعوا علياً (عليه السلام)، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله (ﷺ)⁽²⁾.

ب- تأويل الشيعة للنصوص الدينية:

اعتمد الشيعة التأويل طريقاً لتحقيق أهدافهم، ونشر عقائدهم الضالة، ومن الأمثلة على ذلك:

(1) انظر موسوعة الملل والنحل - الشهرستاني ط الأولى ص 63، مؤسسة ناصر للثقافة.

(2) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري ج 1 ص 65.

ويروى الكليني أيضاً عن أبي عبد الله في قوله تعالى: **بُخِبَ بِهِمْ تَجْتَدِتْ تَخْتَمْتَهُمْ** **جِدَّ** (1) يقول إنها نزلت هكذا "سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِّلْكَافِرِينَ" بولاية علي "لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ" ثم قال والله هكذا نزل بها جبريل (عليه السلام) على محمد (صلى الله عليه وآله) (2).

ويروى أيضاً عن جعفر الصادق في قوله تعالى: **نَبِيٍّ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ يُسَمَّى مِثْرَانًا** **نَحْنُ نَحْنُ مِثْرَانًا... تَحَّ** (3) يقول إنها نزلت هكذا "هَذَا خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا" بولاية علي "قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّنْ نَّارٍ" - يدعون أنها نزلت هكذا (4).

وعن أبي عبد الله (5) أن قوله - تعالى - : **يُخَيِّمُونَ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ** **دُرُورًا يُرْتَضَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ** **عَلَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا** "آل محمد حقهم" **قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا** "آل محمد حقهم" **رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ**

ويروى الكليني أيضاً عن أبي عبد الله أن قوله تعالى: **ضَخْمٌ طَظْمٌ** **عَجْمٌ غَجْمٌ فَجَفٌ فَذَفٌ قَدَمٌ كَجَدٌ كَكَامٌ لَجَلٌ لَخْلٌ لِهَلٌ مَجْمَدٌ** (7) يقول إنها نزلت هكذا "يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ" في ولاية علي "فَأْمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُوا" بولاية علي "فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ".

(1) سورة المعارج الآية 1، 2.

(2) أصول الكافي-الكليني ج1 ص 265.

(3) سورة الحج الآية 19.

(4) أصول الكافي-الكليني ج1 ص 265.

(5) أصول الكافي-الكليني ج1 ص 267.

(6) سورة البقرة آية 59.

(7) سورة النساء الآية 170.

ولكنهم اسندوها لآل البيت حتى يخدعوا عامة الناس بها أعاذ الله الأمة الإسلامية من هذه التأويلات الفاسدة.



ثانياً: التأويل عند الإسماعيلية

الإسماعيلية: فرقة باطنية، انتسبت إلى الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق، ظهرها التشيع لآل البيت، وحقيقتها هدم عقائد الإسلام، تشعبت فرقتها، وامتدت عبر الزمان حتى وقتنا الحاضر (1).

أطلق عليهم لقب الباطنية؛ لأنهم يدعون أن لظواهر القرآن والأحاديث بواطن تجرى من الظواهر مجرى اللب من القشر، ويستدلون بقوله تعالى: **... برزيم بين بي تترتتم تن تي تي ثر** (2).

واستغلوا فكرة الظاهر والباطن استغلالاً سيئاً وإلى أبعد مدى، فقالوا إنه ما دام الدين ينقسم إلى ظاهر وباطن، والباطن لا يعرف إلا بالتأويل، فإنه يجب تأويل النصوص الواردة في الدين تأويلاً باطنياً، وان من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار والبواطن والأغوار، وقنع بظواهر النصوص، مسارعاً إلى الاغترار كان تحت الأواصر والأغلال، وأرادوا بالأغلال التكاليفات الشرعية، وإن من ارتقى

(1) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، المؤلف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط الرابعة ج 1 ص 383، الناشر دار الندوة العالمية للنشر والتوزيع.

(2) سورة الحديد آية 13.

إلى علم الباطن انحط عنه التكليف، واستراح من أعبائه (1)، وهم المرادون بقوله -

تعالى -: **...ثِي فِي فِي قِي قِي كَاكَل... كَمِي** (2).

فالإسماعيلية من فرق الباطنية التي غالت في تأويل الآيات القرآنية، فأخرجت معانيها الظاهرة إلى معان سقيمة تتوافق مع معتقداتهم الباطلة، بقصد الكيد للدين الإسلامي، والتشويش على عقائد المسلمين، وتعد عقيدة الإمامة من أعظم أركان الدين عند الإسماعيلية بخاصة، وعند الشيعة بعامة، فهي ترى أن للإسلام دعائم سبعة غيرها لا يكون الإنسان سوياً، وأول هذه الدعائم عندهم - الولاية - وهي اعتقاد وصاية سيدنا علي بن أبي طالب وإمامة الأئمة المنصوص عليهم من ذريته (3)، لذلك أولوا كل آية تبيء بـ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا" وكل نعيم مذكور في القرآن، وكذلك ما ورد فيه من ذكر الجنان والأنهار، والنخيل والأعنان والزيتون والرمان، والتين وجميع الشهوات، وما شاكلها، فهي تشير إلى الأئمة الذين هم خزنة العلوم الإلهية، ومن جملة عقائدهم الباطلة تفسير قوله - تعالى -:

يَخ... يِي (4) سورة الفاتحة المراد منها الإمام، وقوله - تعالى -: **خَسَخَسَخَسَخ**

سَخَسَخَسَخ (5) يعني الأئمة السبعة.

(1) انظر: فصائح الباطنية الإمام الغزالي ص 11 - الناشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة.

(2) سورة الأعراف 157.

(3) انظر التأويلات المنحرفة في التفسير لدى فرقة الإسماعيلية، أحمد فريد أبو هزيم - ص 342، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون - المجلد 38 العدد 1-2011.

(4) سورة الفاتحة من الآية 6.

(5) سورة الحجر من الآية 87.

ثم تأولوا كل ركن من أركان الشريعة تأويلاً يورث تضليلاً فتأولوا قوله تعالى: **نَرْنِمْنَنِي...يَزَّ**(2) بأن الصلاة هي الطاعة لأمر المؤمنين، أى سيدنا على بن أبى طالب، والأئمة الذين أصطفاهم الله -تعالى - من ولده. والزكاة هي الإقرار بالأئمة.

وتأولوا قول الله تعالى: **هُى هِي يَجِيح يَخِيَم...**(3) قالوا الصوم هو الستر على إمامك وحجتك، والإمساك عن إفشاء سر الإمام.

وقد فسروا قوله -تعالى - : **...بِحَبْخَبِمْ بِهِتَج...سَحَّ**(4) الحج هو قصد إمام الزمان، وزيارته، وإدمان خدمته، والزنى عندهم: إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق، وزعموا أن من عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها.

وتأولوا فى ذلك قوله -تعالى - : **تُمْتِنْتِي تِي ثِرْتِرْ**(5).

حملوا اليقين على معرفة التأويل.(6)

وهم يرفضون المعجزات، وينكرون نزول الملائكة من السماء بالوحي، والأمر والنهى، بل ينكرون أن يكون فى السماء ملك ويتأولون الملائكة على دُعائهم إلى بدعتهم، ويتأولون الشياطين على مخالفتهم.(7)

(1) انظر أصول الكافي ج1 ص 116.

(2) سورة البقرة الآية 43.

(3) سورة البقرة الآية 183.

(4) سورة آل عمران الآية 97.

(5) سورة الحجر الآية 99.

(6) انظر المصدر السابق ص 350، وانظر كتاب الفرق بين الفرق البغدادي، ط الثانية 1977

ص 265، دار الآفاق - بيروت.

(7) انظر الفرق بين الفرق -البغدادي ص 279.

أما المعجزات فقد أولوا جميعها، وقالوا الطوفان معناه طوفان العلم، ونار إبراهيم غضب النمرود لا النار الحقيقية، وذبح إسحاق، معناه أخذ العهد عليه، وعصا موسى، حجته التي تلقف ما كانوا يَأفكون، وإنفلاق البحر معناه افتراق علم موسى.

ومن تأويلات الإسماعيلية أيضاً قوله تعالى: **... ما ممرنر نر نمنن... يز** (1).

لم ترتضِ الإسماعيلية حمل وجه على ظاهره منسوباً إلى الله - تعالى - موصوفاً به، لأن الله لا يوصف بصفات خلقه، وتأولوا وجه الله - تعالى - على النبي ووصية والأئمة من بعده هم أولياء الله الذين بهم يعرف الله - تعالى - وبهم يتوجه إليه (ﷺ)، فثم وجه الله.

يؤولون قول الله - تعالى -: **... ضخضم طحظم عجم عجم** (2) أنه على بن أبي طالب (ﷺ).

يؤولون قول الله - تعالى -: **نن نى هج هم هى** (3) قالوا اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين. (4)

هكذا احتالت الإسماعيلية الباطنية على تأويل النصوص الدينية على وجوه تؤدي إلى رفع أحكام الشريعة، أو إلى مثل أحكام المجوس، فأصبح ضررهم على فرق المسلمين أعظم من فرق اليهود والنصارى والمجوس.



(1) سورة البقرة الآية 115.

(2) سورة يس الآية 12.

(3) سورة الرحمن الآية 22.

(4) انظر: تأويل الدعائم - القاضي أبوحنيفة النعمان - ج 1 ص 196، دار المعارف مصر.

ثالثاً: التأويل عند المعتزلة

(أ) التسمية والنشأة: -

المعتزلة فرقة كلامية ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري في البصرة في أواخر العصر الأموي، وازدهرت في العصر العباسي.

وقد كثرت الآراء وتباينت في تعليل تسمية المعتزلة بهذا الاسم، فهناك من يرى أن هذا الاسم قد أطلق عليهم من قبل الإمام الحسن البصري، حيث إن واصل بن عطاء، مؤسس هذه الفرقة، اختلف مع الحسن البصري في مسألة مرتكب الكبيرة، وأدلى برأيه فيها، وخرج عن اعتقاد أهل السنة والجماعة، وزعم أن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، واعتزل مجلس الحسن البصري هو ومن وافقه على رأيه، وجلس قرب إحدى أسطوانات المسجد يشرح لهم، فقال الحسن البصري اعتزلنا واصل فسمى هو وأتباعه المعتزلة.⁽¹⁾

وهناك رواية أخرى تقرر أن الذي سماهم معتزلة هو قتادة بن دعامة الدوسي المتوفى 117 هـ، وكان قتادة من علماء البصرة وأعلام التابعين، ومن أصحاب الحسن البصري، وذلك حين دخل مسجد البصرة وكان ضريباً، فإذا بعمر بن عبيد، ونفر معه أعتزلوا حلقة الحسن البصري، وكونوا حلقة خاصة، وارتفعت

(1) انظر الملل والنحل - الشهرستاني ج 1، ص 27، 28، وانظر الفرق بين الفرق - البغدادي ص 122، وشرح المواقف للجرجاني ص 230، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص 52.

أصواتهم؛ فأتاهم، وهو يظن أنهم حلقة الحسن البصرى، فلما صار إليهم عرف حقيقتهم، فقال: إنما هؤلاء المعتزلة، وقام عنهم فسموا المعتزلة. وهاتان الروايتان تشيران إلى انشقاق المعتزلة عن حلقة الحسن البصرى، وإنما سمو بذلك لاعتزالهم قول الأمة بأسرها فى مرتكب الكبيرة من المسلمين وهذا ما يقرره البغدادي (1).

(ب) تأويلات المعتزلة

يمثل المعتزلة اتجاهاً رئيسياً يختلف عن اتجاه أهل السنة، وأهل الظاهر الذين يتمسكون بالنصوص القرآنية، وعدم الإسراف فى تأويلاتها، واتجاه المعتزلة يتمثل فى النزعة العقلية الواضحة، فقد قاموا بتأويل الآيات القرآنية تأويلاً عقلياً، وهى الآيات المتشابهات (2) وليست المحكمات (3)، فهم حاربوا الجمود، وأباحوا التأويل، وجعلوا العقل هو الذى يفصل بين الآيات المتشابهات صحيح أن تأويلات المعتزلة ليست كتأويلات الغلاة الفاسدة، وإنما تريد المعتزلة من تأويلها للنصوص، تحقيق صورة تنزيهه لله - تعالى - يرتضيها العقل (4)، ولكن المعتزلة غلبت عليهم النزعة

(1) انظر وفيات الأعيان - البغدادي 609/1 ، وانظر الفرق بين الفرق ص 94 ، 95.

(2) المتشابه - هو اللفظ الذى خفى المراد منه من ذات اللفظ ، خفاء لا يسع العقل البشرى إدراكه فى الدنيا لعدم وجود قرينة تدل عليه، ولم يصدر من الشارع بيان له - راجع جامع البيان - محمد بن جرير الطبرى 174/3 - دار الفكر - بيروت، والجامع لأحكام القرآن - القرطبي - 9/4 ، ط 1985م دار إحياء التراث العربى - بيروت.

(3) المحكم: اللفظ المحكم هو اللفظ الدال على حقيقة واحدة لا تلتبث مع غيرها ولا تحتمل أى تأويل، راجع المناهج الأصولية - محمد فتحى الدرينى - ط الثالثة - ص 76، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(4) انظر: أصل العدل عند المعتزلة - عاطف العراقى - هانم إبراهيم يوسف - ط الأولى - دار الفكر العربى - القاهرة 1413هـ / 1993م.

العقلية، فاعتمدوا على العقل فى تأسيس عقائدهم، وقدموه على النقل، وقالوا بالفكر قبل السمع، ورفضوا الأحاديث التى لا يقرها العقل حسب وصفهم، وقالوا بوجود معرفة الله بالعقل، ولو لم يرد شرع بذلك وإذا تعارض النص مع العقل قدموا العقل، لأنه أصل النص، والحسن والقبيح يجب معرفتهما بالعقل، فالعقل بذلك موجب وأمرٌ وناه، لذلك فإنهم قد تطرفوا، وغالوا فى استخدام العقل، وجعلوه حاكماً على النص، فإذا عرضت عليهم مسألة عرضوها على العقل، فإن قبلها أخذوا بها وإن رفضها ردها.

وإن الدارس لكتب المعتزلة لا يكاد يفرق بينها وبين كتب الفلسفة؛ حيث يقرأ صفحات عديدة دون أن يعثر على آية قرآنية أو حديث نبوى شريف إلا قليلاً، وهذا القليل ليس للاستدلال الحق، وإنما لتأويل المعنى؛ ليوافق ما ذهبوا إليه من آراء أو الدفاع عنها.

فالمعتزلة جعلوا للعقل المكانة الأولى فيما يتعلق بنصوص الشرع، وقالوا إن العقل قبل الشرع لا يثبت الشرع إلا به، والعقل أصل، والشرع فرع، ومن هنا كان موقفهم من القرآن على وجه العموم موقفاً واضحاً وصريحاً، فقد ارتضوا لأنفسهم أصولاً فكرية وضعوها عن طريق العقل، وعلى ضوءها نظروا فى القرآن الكريم فوجدوا فيه آيات تشهد لمذهبهم، وتتفق مع أصولهم؛ فقالوا إنها محكمة واضحة الدلالة، وأقروها على ظاهرها.

ووجدوا آيات أخرى تشهد لخصومهم، وتتصادم بظاهرها مع قواعد مذهبهم وأصوله؛ فقالوا إنها متشابهة، ويجب صرفها عن ظاهرها وتأويلها حتى لا تتعارض مع تلك الأصول العقلية التى يقوم عليها مذهبهم، وهى التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، والوعد والوعيد، هذه أصول المعتزلة الفكرية التى أخذوا من خلالها يجولون بنظرهم فى القرآن

الكريم، فكل ما يتعارض من النصوص الشرعية مع هذه الأصول وجب تأويله وحمله على غير ظاهره، فقد أخذوا يُقبلون اللفظ على وجوهه المختلفة، لكي يستخلصوا منه معنى غير ظاهر من الوهلة الأولى، وذلك بتحليل الكلمة تحليلاً لغوياً، وبيان المعانى التي يحتملها اللفظ، ثم بعد ذلك يقولون بوجوب ترك المعنى الظاهر للفظ الذى لا يتفق ودلالة العقل، ثم يختارون معنى آخر مجازياً لا يتصادم مع العقل، أو بعبارة أخرى مع ما قرره المعتزلة من قواعد وأصول (1).

مبدأ العدل الإلهي عند المعتزلة

طبقاً لمبدأ العدل الإلهي - أنكر المعتزلة خلق الله تعالى لأفعال العباد الاختيارية، فهم ينسبون خلق الأفعال الاختيارية للعباد، وذلك أنهم يفرقون بين الأفعال الاضطرارية، والأفعال الاختيارية في نسبتها إلى العباد، فالأفعال الاضطرارية التي تحدث دون تدخل الإنسان كضربات القلب، فقالوا إنها ليست من صنع العبد، وإنما هي من خلق الله تعالى.

أما الأفعال الاختيارية - أي تلك الأفعال التي يقف الإنسان فيها أمام العقل، أو الترك، ويحس حيالها بالحرية والاختيار فإنهم قالوا إن للإنسان تجاه هذه الأفعال قدرة على الفعل وعلى ضده، وهذه القدرة لها تأثير في الإيجاد والأحداث، بل والخلق أيضاً، يقول إمام الحرمين، " اتفقت المعتزلة ومن تابعهم من أهل الأهواء على أن العباد موجدون لأفعالهم مخترعون بقدرهم، واتفقوا أيضاً على أن الرب -

(1) انظر مسائل العقيدة الإسلامية بين التقويض والاثبات - د/ عبدالعزيز سيف النصر

ص 152، وراجع مفهوم العقل في الفكر الفلسفي - إبراهيم مصطفى إبراهيم ص 77.

تعالى - عن أقوالهم لا يتصف بالاعتدال على مقدور العباد، كما لا يتصف العباد بالاعتدال على مقدور الرب- تعالى-".(1)

ويقول الشهرستاني: "واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً، والرب - تعالى - منزه عن أن يضاف إليه شرٌّ أو ظلم، وفعل هو كفرٌ ومعصية لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً، كما لو خلق العدل كان عادلاً.(2)

وإذا كان الله عادلاً فأفعاله كلها حسنة، وإذا كان الله لا يصدر منه ما هو ظلم وشر وقبيح، وكانت أفعال العباد فيها الخير والشر والقبيح، فإنه لا يجوز أن يكون خالقاً لها، لأنه -تعالى - لو خلق الظلم كان ظالماً، ولو خلق الشر كان شريراً، وإذا كان ذلك فإنه يجب أن تكون هذه الأفعال من فعل العباد أنفسهم، فطبقاً لمبدأ العدل الإلهي- يرى المعتزلة أن العقل يشير إلى استحالة أن يجبر الله أحداً على فعل، ثم يحاكمه عليه بعد ذلك، وإذا وردت آيات تشير بظاهرها إلى خلاف ذلك فإنه يجب صرفها عن ظاهرها، وتأويلها تأويلاً يتفق مع مبدأ العدل الإلهي؛ لذا أنكر المعتزلة خلق الله أفعال العباد الاختيارية، بل العباد يخلقون أفعالهم، مستدلين على ذلك بقوله -تعالى- **...ففي قى قى كآ**(3).

(1) انظر الارشاد - لإمام الحرمين ص 187 مكتبة الخانجي بمصر، ط مطبعة السعادة بمصر 1369هـ-1950م.

(2) انظر الملل والنحل -الشهرستاني، ج1، ص 49، 50، مكتبة الأنجلو المصرية.

(3) سورة البقرة الآية 205.

يقول القاضى عبدالجبار - أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم هم المحدثون لها، وأن من قال بأن الله يخلق أفعال العباد فقد عظم خطوة⁽¹⁾، وقد رد على قولهم هذا القرآن الكريم قال: **تمت لهم جحيم⁽²⁾**.

(1) شرح الأصول الخمسة -القاضى عبدالجبار - ص 23، 30 وما بعدها - ط الثانية -

مكتبة وهبه بالقاهرة.

(2) سورة الصافات آية 96.

تأويل المعتزلة للآيات التي تخالف مذهبهم في أفعال العباد

المعتزلة اصطدموا بآيات أخرى تخالف مذهبهم، وتنص صراحة على أن الله - تعالى - خالق كل الأشياء، ومنها أفعال العباد، هنا نرى المعتزلة يلجأون كما هي العادة إلى التأويل؛ لكي يجعلوا الآيات التي تخالف مذهبهم على وفاق معهم، أو على الأقل بحيث لا تصادم آرائهم، فمن هذه الآيات التي تصرح بأن الله تعالى هو الخالق لكل شيء، خيراً أو شراً، جميلاً أو قبيحاً

1- قوله -تعالى - : **لَخَلْمِ لِي لِي مَجْمَعِ مَخْمَمٍ مِي نَجْنَحٍ... هِيَ** (1).

وبما أن ظاهر هذه الآية ينص صراحة على أن الله - تعالى - خالق كل شيء، وبالتالي فهو خالق لأفعال العباد خيراً وشرها، فقد أوجب المعتزلة صرف النص عن ظاهره، وتأويله بما يتفق مع مذهبهم الذي توصلوا إليه عن طريق العقل، يقول القاضي عبدالجبار في رده على من استشهدوا بهذه الآية على أن الله تعالى خالق لأفعال العباد، أن هذا الظاهر متروك بالاتفاق لأنه -تعالى - من الأشياء، ولم يخلق نفسه، فلا يمكن التعلق بظاهر هذه الآية، كما أن هذه الآية وردت مورد التمدح، ولا مدح بأن يكون الله تعالى خالقاً لأفعال العباد، وفيها الكفر، والإلحاد والظلم، فلا يحسن التعلق بظاهره، فإذا عدلتم عن الظاهر، فأخذتم بالتأويل، فلستم بالتأويل أولى منا، فنتاوله على وجه يوافق الدليل العقلي فنقول: أن المراد بهذا النص **... مِي نَجْنَحٍ... هِيَ** (2)، أي معظم الأشياء، والكل يذكر ويراد ما ذكرنا، قال الله تعالى في قصة بلقيس: **... مَجْمَعِ مَخْمَمٍ... نَجْنَحٍ** (3) مع أنها لم تؤت كثيراً من الأشياء (4).

(1) سورة الأنعام الآية 102.

(2) سورة الأنعام آية 102.

(3) سورة النمل آية 23.

(4) انظر شرح الأصول الخمسة -القاضي عبدالجبار ص 283، وانظر - تنزيه القرآن عن

المطاعن ص 364 - الناشر دار النهضة الحديثة - بيروت - لبنان.

وقد قال أبوهاشم: "إن التعارف في استعمال هذه اللفظة قد جرى بمعنى التكثر والمبالغة كقوله تعالى: **...مج مع مخ مم... نح**⁽¹⁾ وقوله تعالى: **نم نن نى... نه**⁽²⁾ وكقول الرجل: أكلنا كل شيء، وعندنا كل خير.

ويرى القاضى عبدالجبار - أنه يمكن أيضاً تأويل الآية من وجه آخر فيؤول الخلق على معنى التقدير.

ويحمل قوله تعالى: **...مى نج نح... هب**⁽³⁾ على أن المراد أنه مقدر كل شيء إذ لا يمنع أن يكون الله تعالى مقدرًا لأفعال العباد.

وإن لم تكن من فعله، يقول القاضى عبدالجبار: "وقيل أيضاً: إن المراد قدر الأشياء لا أنه أوجدها وأحدثها، فما هو من فعله فقد قدره، وما ليس من فعله قدره أيضاً، بأن بين أحواله، وذلك كقوله تعالى: **كل كم كى كى لم لى لى**⁽⁴⁾ المراد الاخبار عن حالها⁽⁵⁾.

2- قوله تعالى: **بم بهتجت تخدمته ثم جد جم**⁽⁶⁾ هنا نرى المعتزلة أيضاً يقولون أنه لا يجوز حمل هذه الآية على ظاهرها، وإنما يجب صرفها عن ظاهرها، وتأويلها على وجه يوافق الدلالة العقلية، فقالوا إن المراد وما تعملون فيه، ورأى المعتزلة أن هذا التأويل سائغ في اللغة، وقد ورد في كتاب الله تعالى قوله: **ص ص ص ص ص ص ص ص ص ص... كذ**⁽⁷⁾.

(1) سورة النمل آية 23.

(2) سورة الأحقاف آية 25.

(3) سورة الأنعام الآية 102.

(4) سورة الحجر آية 60.

(5) تنزيه القرآن عن المطاعن - القاضى عبدالجبار ص 135.

(6) سورة الصافات الآية 95، 96.

(7) سورة سبأ الآية 13.

والمراد العمل فى المحاريب وقال أهل اللغة، فلان يعمل الأبواب وفلان يعمل الطين، أى يعمل فيها، فكذلك قوله تعالى: **...تهثم جحجهم**⁽¹⁾ ذكر تعالى العمل، وأراد به المعمول فيه من الخشب والحجارة التى تتخذون منها أصناماً تعبدونها، فالأصنام من خلق الله -تعالى- وإنما عملهم نحتها وتسويتها.⁽²⁾

مبدأ التوحيد عند المعتزلة

طبقاً لمبدأ التوحيد نفت المعتزلة عن الله تعالى الجسمية والجهة والمكان، وكل ما يؤدى إلى تشبيهه تعالى بخلقه، ورأوا أنه من المنطقى نفى الرؤية عن الله تعالى والقول باستحالتها، لأنه لو جاز أن يرى لكان فى جهة ومكان وكان جسماً أو عرضاً، ولكن هذا على الله محال، وإذا فرؤيته تعالى لا تجوز بحال من الأحوال، وقد عد القاضى عبدالجبار باب نفى الرؤية عن الله تعالى من أبواب نفى التشبيه.⁽³⁾

فرؤية الله تعالى مستحيلة عند المعتزلة، لذلك أولوا الآيات القرآنية التى تثبت رؤية الله تعالى مثل قوله تعالى: **مى مى نج نى نج نى نى نى**⁽⁴⁾ قالوا المراد بالنظر فى الآية هو انتظار الثواب والنعيم من قبل الله تعالى، وكأنه (ﷻ) قال: وجوه يومئذ ناضرة لثواب ربها منتظرة.⁽⁵⁾

(1) سورة الصافات الآية 96.

(2) انظر شرح الأصول الخمسة: القاضى عبدالجبار ص382، وتترزبه القرآن عن المطاعن ص354

(3) انظر: موسوعة الملل والنحل - الشهرستانى ص21، مؤسسة ناصر للثقافة - ط الأولى - بيروت 1981م.

وانظر - المحيط بالتكليف - القاضى عبدالجبار - المجلد الأول ص208، تحقيق الأستاذ عمر السيد عزمى - الناشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والارشاد والنشر.

(4) سورة القيامة آية 22، 23.

(5) انظر شرح الأصول الخمسة: القاضى عبدالجبار ص245.

وهناك تأويل آخر حيث إنهم قالوا: إن الرؤية بمعنى البصر، ولكنهم جعلوا الآية من مجاز الحذف، فقالوا إنه تعالى ذكر نفسه وأراد غيره، وأن معنى قوله تعالى: **نُخِمْ نَمِي نِي**⁽¹⁾ أن الوجوه تنظر إلى ثواب ربها، وما أعده الله لها من النعيم⁽²⁾.

وذهب بعض المعتزلة إلى أن قوله تعالى: **نُخِمْ نَمِي نِي**⁽³⁾ معناه نعمة ربها، وأسقط التتوين للإضافة، وإذا كان كذلك فليس في الآية ما يدل على أنه تعالى يرى، لأن معنى الآية يكون "وجوه يؤمئذ ناضرة نعمة ربها رائية" وقال بعض المعتزلة، وهو أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي: "أن إلى هنا ليست حرف جر، لكنها اسم، وهي واحدة الآلاء، وهي النعم، فهي في موضع مفعول ومعناه - نعم ربها منتظرة⁽⁴⁾."

وقد أول المعتزلة أيضاً الآيات التي استدلت بها أهل السنة على جواز الرؤية مثل قوله تعالى: **لَخَلْمِ لِي لِي مَج... مِي**⁽⁵⁾ فهذه الآية استدلت بها أهل السنة على جواز الرؤية، وقالوا فيها ذكر صريح للقاء الخلق بالرب سبحانه، فقالوا إنه يجب صرف هذه الآية عن ظاهرها، وتأويلها على وجه يوافق دلالة العقل، فقالوا إن المراد: **لَخَلْمِ لِي لِي مَج... مِي**⁽⁶⁾ أي يوم يلقون ملائكته.

(1) سورة القيامة آية 23.

(2) انظر شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار ص 247.

(3) سورة القيامة الآية 23.

(4) انظر شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار ص 246، وانظر الفصل في الملل والنحل لابن حزم الأندلسي ص 3، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(5) سورة الأحزاب آية 44.

(6) سورة الأحزاب الآية السابقة.

وأولوا أيضاً قوله تعالى: **...ثمهمبهمتهمثمهم..كم**⁽¹⁾ فقد قالوا المراد لقاء ثوابه⁽²⁾.

وطبقاً لمبدأ التوحيد الذى يقتضى تنزيه الله تعالى عن الجسمية والمشابهة لمخلوقاته أولت المعتزلة جميع النصوص التى تدل بظاها عن مشابهة الله بمخلوقاته، فكل الآيات التى رأوا أنها تتصادم مع مبدأ التوحيد، وثبتت لله الاستواء أو المجئ أو الإتيان إلخ التى هى من صفات الأجسام، وتقتضى التشبيه فإنه يجب تأويلها وصرفها عن ظاها، يقول القاضى عبدالجبار: كل ما كان مما لا يجوز إلا على الأجسام يجب نفيه عن الله -تعالى-، وإذا ورد فى القرآن آيات تقتضى بظاها التشبيه وجب تأويلها؛ لأن الألفاظ معرضة للاحتمال، ودليل العقل بعيد عن الاحتمال.⁽³⁾

وطبقاً لمبدأ التوحيد ذهبت المعتزلة إلى نفي الصفات الزائدة على الذات القائمة بالذات والقديمة بقدم الذات، فقالوا أنه ليس له سبحانه صفات أزلية من علم وقدره وإرادة وحياة وسمع وبصر وكلام غير ذاته وكان رأى أكثر المعتزلة أن الله تعالى قادر على بذاته لا بعلم وقدره وحياة هى صفات قديمة ومعان قائمة به.⁽⁴⁾



(1) سورة الكهف آية 110.

(2) شرح الأصول ص 226.

(3) انظر: المحيط بالتكليف -القاضى عبدالجبار ص 200.

(4) انظر: مقالات الإسلاميين -الأشعري دج 1، ص 164، تصحيح ونشر العلامة هـ ريتير،

طبعة استانبول مطبعة الدولة سنة 1929م.

مبدأ الوعد والوعيد عند المعتزلة

ذهب المعتزلة إلى أن الله - تعالى - لا يغفر لمرتكب الكبيرة إلا بالتوبة منها، لأن الله - تعالى - صادق في وعده ووعيده⁽¹⁾ فطبقاً لمبدأ الوعد والوعيد، قالوا: إن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والعوض، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار.⁽²⁾ وقد اصطدم المعتزلة بآيات تصرح بجوار غفران الله تعالى لذنوب العصاة الذين ارتكبوا ولم يتوبوا منها مثل:

قوله تعالى: **يُزَيِّمِينَ يِي يِي نَجْنِدْ نَخْنِمُهُمْ بِجِدْ بِخَبْم... جَدَّ**⁽³⁾.

فقوله: ما دون ذلك عام يتناول الصغائر والكبائر، وفي هذا ما يدل على خلاف مذهب المعتزلة الذي يصرح بأنه لا يجوز أن يغفر الله تعالى الكبائر إذا لم يتب منها أصحابها.

وهنا نرى المعتزلة يلجأون إلى التأويل، ويخصون المغفرة بأصحاب الصغائر دون الكبائر، فقد قالوا إن المراد أصحاب الصغائر دون الكبائر؛ لأن الله - تعالى - قال: **كَمْ كَى كَى لَمْ لَى لَى مَامَمْنَر... نَى**⁽⁴⁾.

1- قوله تعالى: **يَمِينَ يِي يِي نَجْنِدْ نَخْنِمُهُمْ بِجِدْ بِخَبْم بِهِ تَجْتَدِ تَخْتَمْتُهُ... حَم**⁽⁵⁾ هذه الآية تصرح بظاهرها أن الله تعالى قد يغفر للمؤمن الذي ارتكب الكبائر

(1) انظر: مروج الذهب ومعادن الجوهر - المسعودي ج2، ص 174، الناشر دار التحرير للطبع والنشر، وانظر شرح الأصول - القاضي عبدالجبار ص 135.

(2) انظر موسوعة الملل والنحل - الشهرستاني ص 21.

(3) سورة النساء الآية 48.

(4) سورة النساء آية 31، وانظر تنزيه القرآن عن المطاعن - القاضي عبدالجبار، ص 93.

(5) سورة الزمر آية 53.

وإن لم يتب منها، ولكن القاضى عبدالجبار يرى أنه لا يصح الأخذ بظاهر هذه الآية؛ لأن ظاهرها يقتضى أن يغفر الله - تعالى - الذنوب كلها سواء كانت للكفرة أو الفسقة، وليس هناك من يقول بجواز غفران ذنوب الكفرة، وكذلك لو جاز أن يغفر الله - تعالى - لمرتكب الكبيرة بدون التوبة لكان فى ذلك إغراء للمكلف بالقبيح، وذلك لا يحسن من الله - تعالى -، وإذا كان لا يجوز الأخذ بالظاهر فلا بد من التأويل، والقول بأن الله - تعالى - يغفر الذنوب جميعاً بالتوبة.⁽¹⁾

2- قوله تعالى: **...نح نغ نم نى نبى هج هم... يخ**⁽²⁾ قد استدل بهذه الآية من قال بغفران الله تعالى الذنوب للعصاة، فقالوا: إن الله - تعالى - يغفر لمرتكب الكبيرة الذى مات ولم يتب، وقد رد القاضى عبدالجبار عليهم؛ فقال: إن الأخذ بظاهر الآية مما لا يجوز؛ لأنه يقتضى الإغراء على الظلم، وذلك مما لا يجوز على الله - تعالى -، فلا بد من أن يؤول، وتأويله هو أنه يغفر للظالم على ظلمه إذا تاب.⁽³⁾

هذه هي بعض تأويلات المعتزلة، وهى تأويلات أريد بها تنزيه الله - تعالى - عن الجسمية والجهة والمكان والمماثلة لمخلوقاته، ولكنهم بتأويل نصوص الشريعة فتحوا الباب لكل ملحد يكيد للدين، فإنه إذا جاء فوجد باباً مفتوحاً وطريقاً مسلوكة، ولم يمكنهم أن يخرجوه من باب أو يردوه من طريق فقد شاركوه فيها، وإن كان الملحد قد وسع باباً هم فتحوه، وطريقاً هم اشتقوه فهما بمنزلة رجلين ائتمنا على

(1) انظر تنزيه القرآن عن المطاعن - القاضى عبدالجبار، ص 163، وانظر شرح الأصول الخمسة - القاضى عبدالجبار ص 663.

(2) سورة الرعد آية 6.

(3) انظر شرح الأصول الخمسة - القاضى عبدالجبار ص 684.

مال، فتأول أحدهما، وأكل منه ديناراً، وتأول الآخر وأكل منه عشرة، فإذا أنكر عليه صاحبه قال: إن حل أكل الدينار بالتأويل حل أكل العشرة به، لا سيما إذا زعم أكل الدينار أن الذي ائتمنه إنما أراد منه التأويل، وإن المتأول أعلم بمراده من المالك، فيقول له صاحبه أنا أسعد منك، وأولى بأكل هذا المال.



المبحث الثالث

أثر التأويل الفاسد في واقع الأمة

لقد استخدمت بعض الفرق، التأويل الفاسد المخالف للكتاب والسنة من أجل ظهورها، وتزييف أباطيلها، معتمدة على نصوص القرآن الكريم في الاستدلال للتمويه على الجهلة، وأصحاب الهوى، مما أدى إلى اختلاف الأمة وافتراقها إلى فرق متعددة، حيث خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وظهر العديد من الفرق في القديم والحديث، وباسم التأويل عمد الكثير من الفرق الضالة إلى نصوص القرآن، متأولين لها تحت قاعدة لكل ظاهر باطن، ولكل تنزيل تأويل؛ لإثبات العقائد التي يؤمنون بها كتأليه زعمائهم، أو إدعاء نبوتهم، أو إنكار اليوم الآخر، أو مهاجمة خصومهم وغير ذلك من الأفكار والمعتقدات الضالة.

وباسم التأويل غالت بعض الفرق المنحرفة، كالاسماعيلية مغالاة شديدة، وإلى أبعد مدى، فهم ارتادوه دون اعتبار للقواعد المعتبرة للتأويل لإخراجها عن معناها الصحيح السليم إلى معان سقيمة لا تستقيم إلا لمبتغى الهوى والضلالة من تدعيم لمذهب معين، أو تطويع للآيات القرآنية؛ لتحقيق فكرة مسبقة متبناه بما يخرج عن الموضوعية التي تقتضى النزاهة والواقعية والحيدة، مما ترتب على ذلك وقوع الفتن في الأمة، وما وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل، فمن بابه دخل إليها.

وباسم التأويل صار بعض المتأخرين يتصرفون وفق أهوائهم، فأهملوا هداية القرآن، وسلكوا طريق الغواية، غير مقيدين بالمنهج الواضح الذى سلكه السلف الصالح فى فهم القرآن، والأخذ به، فقد أخذوا يتأولون القرآن على غير تأويله، وسلكوا فى شرح نصوصه طرقاً ملتوية فيها تعسف ظاهر، وتكلف مرفوض، فهم قد ارتادوا هذا الميدان دون اعتبار لفهم ضوابط التأويل، فراحوا ينظرون فيه نظرة

حرة، لا تعرف الحدود، ولا القيود، دافعهم في ذلك كله الانتصار لعقائدهم الزائفة، ومعتقداتهم الباطلة من أجل التشويش على العقيدة.

لقد كان التأويل باب شر كبير ولج منه الذين يريدون هدم الإسلام فما تركوا شيئاً إلا أولوه، ولولا حماية الله ورعايته لهذا الدين لدرست معالمه، وضاعت حدوده، فقد أول الضالون النصوص الشرعية، وصرفوها عن ظاهرها؛ مما أفقد النصوص تأثيرها في نفوس العباد، وأضعف صلة العباد بربهم، وأفقد النصوص هيبتها، وأصحبت النصوص لعبة في يدي المؤولين، يجتهدون ليلهم ونهارهم في لئى أعناق النصوص، وصرفها عن ظاهرها بشتى أنواع التأويل، فكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية، وهل افترق المسلمون إلى طوائف عدة إلا بالتأويل.

وهل اختلفت الأمم على أنبيائها إلا بالتأويل، وهل أريقتم دماء المسلمين إلا بالتأويل، وليس هذا مختصاً بدين الإسلام فقط، بل سائر أديان الرسل لم تنزل على الاستقامة والساد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد، وإن افتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إنما أوجبه التأويل، وإنما دخل أعداء الإسلام من المتلصقة والقرامطة والباطنية والإسماعيلية والنصرية من باب التأويل، فما امتحن الإسلام بمحنة قط إلا وسببها التأويل.

وباسم التأويل أجهد الذين خالفوا منهج الكتاب والسنة أنفسهم في لئى أعناق النصوص؛ ليصرفوها عن ظاهرها بشتى أنواع الاحتمالات، وسموا عملهم هذا تأويلاً ليروجوا على من لا يدرك الباطل الذين جاءوا به، وزعموا فيما زعموه أنهم عملوا بالقرآن الذى ألزم بتأويل المتشابه، وساروا على هدى علمائنا الأعلام الذين أولوا ما تشابه من آيات الكتاب، وهذا الذى جاؤوا به باطل لا شك فى بطلانه. هذا ليس بتأويل، بل هو تحريف الكلم عن موضعه الذى ذمه القرآن، وذم أهله.

وهو من جنس تأويلات القرامطة والباطنية، وهذا هو التأويل الذى اتفقت سلف الأمة وأئمتها على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا فى أثرهم بالشهب.

اتخذ أهل الأهواء والبدع التأويل الفاسد منهجاً لهم تجاه النصوص الدينية، وكان هذا هو الباب الذى ولج منه الأعداء وأصبح الإسلام زريعة لأصحاب الأهواء والبدع بغية التحلل من الشرائع والأحكام.

فلو رأيت ما يصرف إليه المحرفون أحسن الكلام، وأبينه وأفصحه، وأحقه بكل هدى وبيان وعلم، من المعانى الباطلة والتأويلات الفاسدة لكدت تقضى من ذلك عجباً، وتتخذ من بطن الأرض سرباً، وتارة تعجب، وتارة تغضب وتارة تبكى، وتارة تضحك، وتارة تتوجع مما نزل بالإسلام وحل بساحة الوحي ممن هم أضل من الأنعام.

"ومن جنايات التأويل ما وقع فى الإسلام من الحوادث بعد موت الرسول (ﷺ) فقد منع الزكاة من منعها من العرب بعد موت الرسول بالتأويل، وقالوا إنما قال الله للرسول **مَنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ نَبِيِّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ آدَمَ فَإِنَّا نَجْعَلُ فِيهِ حَصْبًا يَسْمَعُ الْكَلِمَ الدَّالَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ** (1)."

وهذا لا يكون من غيره، فجرى بسبب هذا التأويل الباطل على الإسلام وأهله ما جرى، ولم يزل التأويل يأخذ مأخذه حتى قتل به عثمان (رضي الله عنه)، ثم أخذ فى الزيادة والتوالد حتى قتل به بين على ومعاوية بصفين سبعون ألفاً أو أكثر من المسلمين، وقتل يوم الجمل من قتل بالتأويل، ثم كان قتل الزبير، ثم كانت فتنة الخوارج وما لقي المسلمون من حروبهم، وأذاهم بالتأويل، ثم خروج أبى مسلم وما لقي المسلمون من حروبهم وأذاهم بالتأويل ثم خروج أبى مسلم وقتله بنى أمية، وتلك الحروب العظام بالتأويل، ثم خروج العلويين وقتلهم وحبسهم ونفيهم بالتأويل، ولا

(1) سورة التوبة آية 103.

ضرب مالك بالسياط، وطيف به إلا بالتأويل، ولا ضرب الإمام أحمد بالسياط وطلب قتله إلا بالتأويل، ولا قتل نصر الخزاعي إلا بالتأويل، ولا جرى على نعيم بن حماد الخزاعي ما جرى، ولا جرى على محمد بن إسماعيل البخاري ما جرى، ونفى وأخرج من بلده إلا بالتأويل، ولا قتل من خلفاء الإسلام وملوكه إلا بالتأويل، ولا جرى على شيخ الإسلام عبدالله أبي إسماعيل الأنصاري ما جرى، وطلب قتله بضعاً وعشرين مرة إلا بالتأويل، وما جرى على أئمة السنة والحديث حين حُبسوا أو شردوا أو خرجوا من ديارهم إلا بالتأويل، فقاتل الله التأويل الباطل وأهله، وأخذ حق دينه، وكتبه ورسله منهم.

لقد استغل بعض المفكرين العصر الحديث مصطلح التأويل كمدخل إلى أعمال المناهج الغربية في نقد نصوص الوحي، بحجة إعادة قراءة جديدة تنويرية مما أفرز صوراً تأويلية فاسدة ومن نظر في التأويلات المخالفة لحقائق النصوص رأى في ذلك ما يضحك عجباً، ويبكى حزناً، ويثير حمية للنصوص وغضباً.

ولو نظرنا في وقتنا الحالي لوجدنا أكثر الضالين من الناس يؤولون الواجبات، ويصرفونها عن ظاهرها، ومنهم من يؤول المحرمات تأويلاً جرهم إلى ارتكابها، والولوغ فيها، ومنهم من يؤول نصوص عذاب القبر ونعيمه والساعة وأهوالها، والمعاد والحشر والميزان، والجنة والنار، مع أنها وردت بنصوص شرعية صحيحة، لا يجوز فيها التأويل بأى شكل من الأشكال.

ومنهم من يستخدم التأويل لنشر أفكاره ومعتقداته كالبهابية والبابية والقاديانية، والمأسونية وغيرها، ومنهم من يستخدم التأويل؛ كي يسير على الطرق الغربية، وتطبيق نظام الغرب بدعوى أن القرآن أمرنا بالتقدم، والرقى، ونسى هؤلاء أن دعوة الإسلام كانت محدودة بحدود القرآن والسنة.

فما نجده في العصر الحالي من تفرق الكلمة، وتشتيت الأهواء، وتصدع الشمل، وفساد ذات البين، وتكفير المسلمين بعضهم بعضاً وسفك الدماء إلا من أثر التأويل.

وما تفعله داعش وغيرها من الفرق الضالة من إباحة الدماء وهتك الأعراض دليل على ذلك فما يجري الآن في بعض البلدان من سفك للدماء البرئية وتفجير للمساكن والمركبات والمرافق العامة والخاصة وتخريب للمنشآت إنما كان بسبب التأويل.

وهل علم هؤلاء المؤولون أنهم فتحوا الباب لكل من يريد أن يهدم الإسلام والمسلمين، ولكل من يريد أن يمحو تعاليم الشريعة، ولكل من يبهر أخطاءه، هل علموا أنهم أعظم ضرراً من ضرر أعداء الإسلام المنابذين له. ومثلهم كمثل قوم في حصن حاربهم عدو لهم، فلم يطمع في فتح حصنهم، والدخول عليهم، فعمد جماعة من أهل الحصن ففتحه لهم.

ألم يعلم المؤولون لنصوص الشريعة أن أولى العقول الضعيفة إلى الاستجابة لهم مسارعين وفي القبول منهم راغبين. ألم يعلم هؤلاء أن أعداء الإسلام إنما سلطوا علينا بالتأويل، وما سلط سيوف التتار على ديار الإسلام غير التأويل، لقد كان لليهود والاستعمار الأثر الواضح في ظهور الفرق الباطنية إلى جانب التأويل لتشويه الإسلام في نفوس أهله، تمهيداً لتقويضه، لأنه الجدار المانع لطموحاتهم، معتمدين على قاعدتهم الاستراتيجية: دمروا الإسلام أبيدوا أهله.



وتجرى الآن محاولة التأويل المستحدثة لتجعل الإسلام متقبلاً للحضارة فى مختلف فروعها وأعمالها، ومنها الإباحية والربا، والحق أن للإسلام قيماً ثابتة لا تتغير، وإنما يجرى التطور فى الفروع لا فى الأسس، فلا يقال مطلقاً أن الإسلام يتطور، ليتناسب مع الزمن، والتقدم المادى.

4- لقد كان التأويل الفاسد سبباً رئيساً للخلاف بين الفرق فى الماضى والحاضر، وكان وسيلة مستغلة للهدم فى داخل جسد الأمة، لأنه نابع من الهوى والتعصب للرأى، أو بمكر مآكر للإسلام وأهله.

5- التأويل الصحيح: هو التأويل الذى عنى بالكشف عن الدلالة التى أرادها الشارع أو بالكشف عن طابع النصوص الشرعية من حيث دلالة ظاهرها، دون الغوص فى لجاج احتمالها لمعان أخرى قد تفهم من السياق، أو من قرائن أخرى.

والتأويل الفاسد: الذى ينطلق من مساواة النص الشرعى بغيره من النصوص يحمل كل تأويل، وقد يدفعه لذلك أفكار مسبقة، ويمارس أقصى درجات التعصب، ويظهر قدرة فائقة على الانتقال من مدلول إلى آخر دون ضابط أو رقيب، وهذا هو الأخطر فى هذا المجال.

6- أن أخطر ما طرحته الباطنية، وما تزال تطرحه المذاهب الهدامة هو التأويل الذى يؤدى إلى تعدد وجهات النظر، وتباين الآراء دون الاستثناء إلى قاعدة معلومة، وهى تتبع الأهواء والرغبات التى يضيع معها الحق، أو تشوه معالمه، وكان ضرر الباطنية على الإسلام أكبر من ضرر أعدائه الصرحاء، وذلك أن الباطنية أباحت لأتباعها جملة الملذات والشهوات وأسقطت عنهم العبادات وأباحت لهم تأويل الشريعة فالهدف من التأويل الباطنى التحلل من الشرائع وإبطالها وهدم قواعد الدين وطرح أركانه وإباحة محرماته.

7- بالغ المعتزلة في إقرار سلطان العقل، وحاولوا إخضاع النقل للعقل، وقالوا إذا تعارض النقل والعقل يقدم العقل؛ لأنه أساس النقل، وإذا تحاكموا فإلى العقل يرد الحكم، وإذا حاجوا فيحكم العقل، فالمعتزلة كانوا قد توافقوا على أصول وقواعد وضعوها عن طريق العقل، ثم نظروا في القرآن الكريم بعد ذلك، فما وافق أصولهم قالوا بوجوب حمله على ظاهره، وما خالف أصولهم قالوا بوجوب صرفه عن ظاهره إلى معنى آخر مجازي يحتمله اللفظ.

8- أصل خراب الدين والدنيا إنما هو التأويل الفاسد الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه ولا دل على أنه مراده، وإن افتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة إنما أوجبه التأويل وأن كل فرق التأويل في النار، وأن الفرقة الناجية من فرق الإسلام هي التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستفترق أمتي على ثلاثة وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة⁽¹⁾.

9- يجب علينا نحن الأمة الإسلامية أن نضع القواعد والقوانين حتى نحفظ لشريعتنا قدسياتها وجلالها وحتى لا يطلق العنان لهذه الفرق فيؤل الأمر إلى الفوضى.



(1) سنن الترمذى - لأبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى - تحقيق: إبراهيم عطوة 25/5،

طالحي ط الثانية 1395، 1975م.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم جل من أنزله.
2. إعتقادات فرق المسلمين والمشركين - الرازي المحقق - علي سامي النشار - الناشر - دار الكتب العلمية - بيروت.
3. الأحكام في أصول الأحكام - لآمدى - مكتبة الصميعي - الرياض - ط الأولى - 1424هـ.
4. الارشاد - لإمام الحرمين (الحويني) - مكتبة الخانجي بمصر.
5. ارشاد الفحول للشوكاني - دار الكتاب العربي - ط الأولى 1999م.
6. أساس التأويل - النعمان بن محمد - منشورات دار الثقافة - بيروت - لبنان.
7. أصل العدل عند المعتزلة - عاطف العراقي - هانم إبراهيم يوسف - ط الأولى - دار الفكر العربي - القاهرة.
8. تأويل الدعائم - القاضي أبوحنيفة النعمان - ج 1 - دار المعارف مصر.
9. التأويلات المحرفة في التفسير لدى فرقة الإسماعيلية - أحمد فريد أبوhezيم - مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون - المجلد 38 العدد 1 - 2011م.
10. التعريفات - الجرجاني - دار الفضيلة - القاهرة.
11. تفسير العياشي - أبي النصر محمد بن مسعود بن عباس السمرقندي المعروف بالعياشي - مؤسسة الأعلى للمطبوعات - بيروت - لبنان.
12. تفسير القرآن العظيم - ابن كثير - دار المعرفة - بيروت.
13. تنزيه القرآن عن المطاعن - القاضي عبدالجبار - الناشر - دار النهضة الحديثة - بيروت - لبنان.
14. تهذيب اللغة - الأزهرى - تحقيق: على حسن هلالى - ط الأولى - دار الكتاب العربي.

15. جامع البيان - محمد بن جرير الطبري - دار الفكر - بيروت.
16. الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
17. حقيقة الشيعة حتى لا تتخدع - عبدالله الموصلي - ط الثانية - دار الإيمان بالإسكندرية.
18. روضة الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ط دار التعارف - بيروت.
19. روضة الناظر - ابن قدامه المقدسي - تحقيق: عبدالعزيز السعيد - ط الثانية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.
20. سلسلة الرسائل الانصارية - رسائل في العقيدة - أبي عبداللطيف الانصاري - مكتبة الفرقان.
21. سنن الترمذي - لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي - تحقيق: إبراهيم عطوة - ط الحلبي، ط الثانية.
22. شرح الأصول الخمسة - القاضي عبدالجبار - ط الثانية - مكتبة وهبه بالقاهرة.
23. شرح مختصر ابن الحاجب - العضد الإيجي - دار الكتب العلمية - ط الأولى.
24. الصحاح شرح الجوهري - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - ط الرابعة 1987م.
25. صحيح البخاري الحديث - الإمام البخاري - طبعة الشعب 1378هـ.
26. صحيح مسلم الحديث - الإمام مسلم - ط دار التحرير للطباعة والنشر بالقاهرة.
27. طائفة القاديانية وتأويلاتها الباطنية لآيات القرآن الكريم - سامي حسن - ضمن مجلة النجاح - جامعة آل البيت الأردن.

28. عقيدة الحافظ - ابن كثير بين التفويض والتأويل - عبد الآخر - الغنيمي - ط الأولى - دار الإخلاء للنشر والتوزيع.
29. الفرق بين الفرق - البغدادى - ط الثانية - دار الأفاق - بيروت.
30. الفصل في الملل والنحل لابن حزم الأندلسى - مكتبة الخانجي بالقاهرة.
31. فضائح الباطنية - الإمام الغزالي - الناشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة.
32. القاموس المحيط - الفيروزآبادى - دار الفكر - بيروت.
33. الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج 1 - ط الخامسة - دار الكتب الإسلامية - طهران - بيروت.
34. لسان العرب - ابن منظور - ج 3 - ط الأولى - بيروت.
35. مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية - المجلد 2، 2006م - قسم أصول الدين - كلية الدراسات الفقهية - جامعة آل البيت - الأردن.
36. المحيط بالتكليف - القاضى عبدالجبار - المجلد الأول - تحقيق: الأستاذ عمر السيد عزمى - الناشر - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
37. مختار الصحاح - الرازى - دار الكتب العلمية - بيروت.
38. مروج الذهب ومعادن الجوهرة - المسعودى - الناشر دار التحرير للطبع والنشر.
39. مسائل العقيدة الإسلامية بين التفويض والاثبات - د/ عبدالعزيز سيف النصر.

40. مع الإثني عشرية في الأصول والفروع- موسوعة شاملة، المؤلف - على بن أحمد بن علي السالوس، ج 1 ط السابعة - دار الثقافة بقطر - دار الفرقان بمصر .
41. معجم مقاييس اللغة - ابن فارس - دار الفكر - 1979م.
42. مقالات الإسلاميين - الأشعري - تصحيح ونشر العلامة - هـ. ريتز، طبعة استانبول - مطبعة الدولة سنة 1929م.
43. المناهج الأصولية - محمد فتحي الديني- مؤسسة الرسالة - بيروت.
44. موسوعة الملل والنحل -الشهرستاني - مؤسسة ناصر للثقافة - ط الأولى - بيروت 1981م.
45. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، المؤلف - الندوة العالمية للشباب الإسلامي - ط الرابعة - الناشر دار الندوة العالمية للنشر والتوزيع.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
1393	الملخص عربي	1
1394	الملخص إنجليزي	2
1396	المقدمة	3
1397	أسباب اختيار الموضوع	4
1397	منهج البحث	5
1398	محتويات البحث	6
1399	المبحث الأول: تعريف التأويل لغة واصطلاحاً	7
1402	أقسام التأويل	8
1402	التأويل المقبول	9
1402	ضوابط وشروط التأويل المقبول	10
1405	التأويل الفاسد	11
1407	المبحث الثاني: نماذج من تأويلات بعض الفرق	12
1407	أولاً: التأويل عند الشيعة	13
1407	(أ) التسمية والنشأة	14
1407	(ب) تأويل الشيعة للنصوص الدينية	15
1415	ثانياً: التأويل عند الإسماعيلية	16
1420	ثالثاً: التأويل عند المعتزلة	17
1420	(أ) التسمية والنشأة	18
1421	(ب) تأويلات المعتزلة	19

م	الموضوع	الصفحة
20	مبدأ العدل الإلهي عند المعتزلة	1423
21	تأويل المعتزلة للآيات التي تخالف مذهبهم في أفعال العباد	1425
22	مبدأ التوحيد عند المعتزلة	1427
23	مبدأ الوعد والوعيد عند المعتزلة	1430
24	المبحث الثالث: أثر التأويل في واقع الأمة	1433
25	الخاتمة	1438
26	فهرس المراجع والمصادر	1441
27	فهرس الموضوعات	1445



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ